



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# انتخابات إيران في حزيران وتعزيز سلطة الأصوليين قبل خلافة خامنئي



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

**حقوق النشر محفوظة © 2021**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## انتخابات إيران في حزيران وتعزيز سلطة الأصوليين قبل خلافة خامنئي

إن انتخابات إيران، في الثامن عشر من حزيران، في نظر الأصوليين لا تتعلق باختيار رئيس جديد للسلطة التنفيذية بقدر تعلقها بتدعيم مراكز السلطة قبل أن يحين الوقت لاختيار الحاكم الحقيقي لإيران: المرشد الأعلى القادم.

إن خطوة دعم مراكز القوة هو أمر ضروري لضمان انتقال سريع وسلس للسلطة بعد وفاة آية الله علي خامنئي.

في عام 2016، تبين أن مجلس الخبراء، وهو هيئة منتخبة من رجال الدين مكلفة بالإشراف على المرشد الأعلى واختياره، قد شكلت لجنة لاختيار المرشحين المؤهلين. إلى جانب أعضاء اللجنة، الشخص الوحيد الذي يمكنه الوصول إلى أسماء المرشحين هو خامنئي.

ينتخب الإيرانيون أعضاء مجلس الخبراء لولاية مدتها ثماني سنوات، وتنتهي ولاية المجلس الحالي في عام 2024، عندما يكون خامنئي قد بلغ الخامسة والثمانين من عمره. بينما سيبقى الرئيس المنتخب في حزيران في منصبه عندما تُجرى الانتخابات في نفس الوقت لانتخاب مجلس و برلمان جديدين.

الهدف الرئيس للمعسكرات السياسية المختلفة في إيران في الانتخابات الرئاسية المقبلة لا يقتصر على مجرد السيطرة على السلطة التنفيذية، ولكن أيضاً باكتساب المزيد من السلطة للتأثير على قرار مجلس الخبراء. من المرجح أن يكون الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) هو وسيط السلطة الرئيس، بعد سنوات كثيرة كان فيها ميزان القوى في النظام يميل لكفته بالفعل. في حزيران، وتزامناً مع الانتخابات الرئاسية، ستجرى انتخابات فرعية لاربعة مقاعد شاغرة في مجلس الخبراء، المكون من 86 عضواً، وهذا ما يرجح أكثر كفة الحرس الثوري والأصوليين في ميزان القوى.

ينص الدستور الإيراني على أنه في حالة وفاة المرشد الأعلى أو استقالته أو عزله، يجب على مجلس الخبراء "اختيار زعيم جديد وتقديمه للشعب". في حالة كانت العملية، التي تتطلب أغلبية الثلثين، تستغرق وقتاً طويلاً، فإن مجلس تشخيص مصلحة النظام - وهو هيئة سُكّلت لحل النزاعات

بين السلطات الحكومية- سيختار مجلساً لأداء واجبات المرشد الأعلى. يتألف هذا المجلس من الرئيس ورئيس السلطة القضائية وأحد أعضاء مجلس صيانة الدستور، وهي هيئة مؤلفة من اثني عشر رجلاً من رجال الدين والمحامين يختارهم المرشد الأعلى لفحص التشريعات والمرشحين للمناصب المنتخبة.

ينص الدستور على أن وصاية هذا المجلس هي وصاية "مؤقتة"، وأن الجمعية يجب أن تختار مرشداً أعلى جديداً "في أقرب وقت ممكن" دون تحديد الفترة الزمنية المتاحة أمام الجمعية للقيام بهذه المهمة. نظرياً، يمكن للمجلس المؤلف من ثلاثة أعضاء أن يعمل إلى أجل غير مسمى. ورغم ذلك، ليس بمقدور المجلس أن يدعو إلى استفتاء على الدستور أو اجراء تعديل دستوري إلا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام.

بمعنى آخر، يمكن لرئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام أن يفتح الباب لتعديل الدستور واستبدال المجلس بمرشد أعلى جديد، أو تقييد صلاحياته، أو وضع حدود زمنية للمنصب. وعليه، إذا لم يختار المجلس مرشداً جديداً في وقت قصير نسبياً، فمن الممكن من الناحية النظرية إجراء تغيير كبير في النظام.

في عام 1989، توصل المجلس إلى قرار نهائي بعد يومين من وفاة آية الله روح الله الخميني، قائد ثورة 1979. كان علي أكبر هاشمي رفسنجاني هو المهندس لاختيار خامنئي، في اتفاقية عدل فيها على الدستور لالغاء منصب رئيس الوزراء، وليصبح منصب الرئيس هو المنصب التنفيذي. ترشح بعدها رفسنجاني ليصبح رئيساً في العام نفسه.

بيد أن هيكل السلطة هذا قد تغير ليلائم خامنئي. من الناحية النظرية، من المفترض أن يتمتع المجلس بسلطة استجواب خامنئي وحتى اتهامه وعزله. لكن في الواقع، تم إخصاء المجلس ليتناسب مع خامنئي، ومعظم أعضاء المجلس هم ممثلي خامنئي في مناصب ومحافظات مختلفة. بمجرد وفاة خامنئي، سيكون هؤلاء الأشخاص أحراراً وقد يسهل التلاعب بهم.

هنا يبرز دور الحرس الثوري الإيراني في الصورة: إنهم بحاجة إلى استخدام الضغط وإقناع أعضاء المجلس لاختيار مرشد مناسب ومفضل في وقت قصير نسبياً. خلاف ذلك، قد تخرج الأمور عن السيطرة ويظهر على الساحة المزيد من اللاعبين، مما يعقد عملية الاختيار.

كان هناك صعود مطرد في نفوذ الحرس الثوري الإيراني في هيكل السلطة منذ أن أصبح خامنئي المرشد الأعلى. إنها المؤسسة الأمنية السياسية الأكثر تنظيماً في إيران، وقد جبرت العقوبات الأمريكية لمصلحتها لتمارس سيطرة متزايدة على الاقتصاد أيضاً. السياسيون المقربون من هذه المؤسسة - بما في ذلك العديد من الضباط السابقين - مزروعون في مؤسسات مهمة مثل مكتب المرشد الأعلى والبرلمان والقضاء والعديد من إدارات السلطة التنفيذية ومجالس المدن. عندما يموت خامنئي، ستكون الشخصيات التابعة للحرس الثوري الإيراني قادرة على التحكم بسير عملية الخلافة وإسكات أي معارضة محتملة لمرشحهم المفضل.

لا أحد يعرف أسماء المرشحين لخلافة خامنئي. على الرغم من ذلك، من المعتقد أن هنالك شخصين يحظيان بموقع متميز على الآخرين، هما: مجتبي، الابن الثاني لخامنئي، ورئيس القضاء إبراهيم رئيسي.

ظل مجتبي البالغ من العمر 51 عاماً بعيداً عن الأنظار. يُدرّس على مستوى رفيع في مدرسة دينية في قم، مما يمنحه الرتبة الدينية اللازمة لدور المرشد الأعلى. لديه عقلية شبيهة بعقلية والده وعلاقات جيدة مع الحرس الثوري الإيراني وقوات الأمن. تكمن المشكلة في اختيار مجتبي في أن مثل هذا الاختيار سيجعل إيران ملكية وراثية، وهو النظام الذي أطاحت به الجمهورية الإسلامية في عام 1979.

خامنئي حساس بشأن التكهنات المتعلقة بمجتبي. في الآونة الأخيرة، رُفعت ملصقات في طهران وقم عليها صور لخامنئي وابنه التي بدت وكأنها إشارة على خلافة مجتبي لوالده. سارعت الأجهزة الأمنية إلى إزالة الملصقات وإسكات الحديث عنهما في وسائل الإعلام، ربما خوفاً من أن الدعاية المبكرة المترتبة على بروز أسم مجتبي في الشارع في هذه المرحلة قد لا تُخدم فرص مجتبي.

المرشح المحتمل الآخر هو إبراهيم رئيسي، رئيس القضاء المتشدد الذي خسر الانتخابات الرئاسية لعام 2017 لصالح روحاني. عينه خامنئي في منصبه الحالي عام 2019، وقاد رئيسي، البالغ من العمر 62 عاماً، حملة ضد الفساد. رئيسي عضو في مجلس الخبراء منذ عام 2006، وكان مشاركاً بشكل مباشر في التصديق على الإعدام الجماعي للسجناء السياسيين في صيف عام 1988 في نهاية الحرب العراقية الإيرانية. خرج خامنئي مؤازراً لرئيسي عندما تعرض لانتقادات بسبب هذه الإعدامات. يذكر أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد فرضا عقوبات على رئيسي

لانتهاكات حقوق الإنسان.

قد يقرر رئيسي الترشح للرئاسة مرة أخرى في حزيران، لو ارتأى أن ترشحه سيساعده في مسعاه الأساس لخلافة خامنئي. في حالة إتخاذه لهذا القرار، فمن المرجح أن يتلف المعسكر الأصولي حوله للتأكد من حصوله على أكثر من 15 مليون صوت، وهو الرقم الذي حصل عليه في انتخابات 2017.

المصدر: المجلس الأطلسي

<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/irans-june-elections-could-consolidate-hardline-power-before-khamenei-succession/>